

الفصل الخامس

الإطار النظري والإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

تمهيد

(أ) الإطار النظري للدراسة الميدانية

أولاً: التوجه النظري

ثانياً: ما يتصل بالنماذج الواقعية للمرأة المصرية

- ▶ الإطار التصوري العام للنموذج الواقعي للمرأة المصرية الفقيرة
- ▶ الإطار التصوري العام للنموذج الواقعي للمرأة المصرية المتزوجة
- ▶ الإطار التصوري العام للنموذج الواقعي للمرأة المصرية العاملة

(ب) الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية:

- ▶ أولاً نوع الدراسة
- ▶ ثانياً منهجية الدراسة
- ▶ ثالثاً طريقة الدراسة
- ▶ رابعاً أداة الدراسة
- ▶ خامساً محتوى أداة الدراسة
- ▶ سادساً مجالات الدراسة
- ▶ سابعاً عينة الدراسة
- ▶ ثامناً أساليب عرض معلومات الدراسة الميدانية
- ▶ تاسعاً صعوبات الدراسة الميدانية

الفصل الخامس

تمهيد:

بعد ما انتهينا فى الفصول السابقة من عرض الثلاثة نماذج الواقعية للمرأة المصرية الفقيرة والمتزوجة والعاملة من خلال ما كتب فى العلوم الاجتماعية المتخصصة و معالجة الدراسات الإعلامية لمعرض عن المرأة ونماذجها الثلاثة فى وسائل الإعلام. ستحاول الباحثة تحديد الجوانب النظرية والأبعاد المنهجية التى يملئها موضوع الدراسة. ويهتم هذا الفصل بعرض التوجه النظرى للدراسة الميدانية والذى يشتمل على ثلاثة أطر تصورية عامة حول النماذج الواقعية للمرأة المصرية الفقيرة والمتزوجة والعاملة .

أولهما الإطار التصورى العام للنموذج المرأة الفقيرة ويشتمل على المقصود بالمرأة الفقيرة وفئتها العمرية والمجتمع المحلى الذى تعيش فيه والمستوى المهنى لها ونمط استهلاكها من سلع وخدمات ودخلها وأوجه أنفاقها لهذا الدخل والعوامل المرتبطة بقرها كسياسات الدولة وثقافة المجتمع والأطراف المسؤولة عن فقرها ومظاهر فقرها ويختم بعرض معالجة الإعلام والكيفية التى يصور بها النموذج الواقعى للمرأة المصرية الفقيرة .

وثانيهما الإطار التصورى العام للنموذج الواقعى للمرأة المصرية المتزوجة ويعرض عملية أتمام الزواج ومدى تأثيرها بالشرائح الاجتماعية التى تنتمى إليها المرأة والاختيار الزوجى سواء كان بالأسلوب الوالدى أو الأسلوب الشخصى فى الاختيار بالإضافة لعرض أدوار المرأة المتزوجة ومكانتها و مشكلاتها وصراع الدور الذى تعاني منه نتيجة للعمل خارج المنزل وفى النهاية يعرض تصوير الإعلام للنموذج الواقعى للمرأة المصرية المتزوجة .

وثالثهما الإطار التصورى العام للنموذج الواقعى للمرأة المصرية العاملة ويتناول مفهوم المرأة العاملة ودوافع خروجها إلى العمل والشرائح الاجتماعية والمهنية التى تنتمى إليها والتوزيع المعنى للعماله النسائية وحقوق المرأة العاملة التى أقرها القانون وأدوارها ومشكلاتها والنمط السائد فى المجتمع عن المرأة الناجحة فى عملها كما يتناول قضية التمييز ضد المرأة العاملة وأسبابه ومظاهرة وعائد عمل المرأة ويختم بتصوير الإعلام ومعالجة للنموذج الواقعى للمرأة المصرية العاملة .

أما القسم الثانى يعرض الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية ويضم نوع الدراسة ومهاجية الدراسة وطريقة الدراسة وأداة الدراسة ومحتوى الأداة ومجالات الدراسة وعينة الدراسة ونوعها وفئاتها وشروط اختيارها وعرض المعلومات المستمدة من الدراسة وصعوبات الدراسة الميدانية.

(أ) الإطار النظرى للدراسة الميدانية

أولاً: التوجه النظرى

- نستطيع أن نوجز الرؤية النظرية الخاصة بالدراسة الميدانية الحالية فى مجموعة من القضايا النظرية والأحكام العامة التى تتصل بتوجيه الدراسة الميدانية وذلك على النحو التالى :
- 1- يمثل الفقر والزواج والعمل جوانب ثلاثة من الواقع الفعلى الذى يعيشه الإنسان عموماً والمرأة بوجه خاص .
 - 2- على الرغم من كون تعريف الفقر وتعريف الزواج وتعريف عمل المرأة يكاد يكون متماثلاً من الناحية النظرية إلا أن الواقع الفعلى الذى يتضمنه كل تعريف للجوانب الثلاثة من واقع المرأة يختلف من شريحة اجتماعية إلى شريحة اجتماعية أخرى داخل نفس المجتمع .
 - 3- تتحدد أدوار المرأة الفقيرة والمتزوجة والعاملة ومكانتها بمتغيرات يتصل بعضها بالواقع الثقافى السائد فى المجتمع وبنظامه الاقتصادى القائم وبسياسات الدولة فى مختلف المجالات .
 - 4- هناك نوعان من الأدوار والمكانات التى نستطيع أن نزعم أنهما موجودان بالنسبة للمرأة ، ويتحدد النوع الأول بمتغيرات ثقافية قبل أن تشغل المرأة هذه المكانات والأدوار ، أما النوع الآخر من المكانات والأدوار فهو ذلك الذى تشغله المرأة بعد أن تكون قد شغلت هذه المكانات وقامت بتلك الأدوار المحددة ثقافياً من قبل .
 - 5- وتتحدد أدوار ومكانات المرأة الفقيرة والمتزوجة والعاملة وكذلك واقعها فى الحالات الثلاثة بنفس الكيفية التى سبقت الإشارة إليها .
 - 6- يتحدد اختيار المرأة فى هذه المجالات الثلاث وتكيفها وتوافقها مع الواقع الذى تعيشه فى حالة الفقر والزواج والعمل وفقاً لمتغيرات كثيرة منها ما يتصل بجماعات المجتمع وتنظيماته التى تنتمى إليها ومنها ما يتصل بالسياسات الفعلية للدولة .
 - 7- يتحدد تصوير الإعلام للنماذج الواقعية للمرأة الفقيرة والمتزوجة والعاملة بثقافة المجتمع سواء داخل مؤسسة الإعلام أو خارجها ، وينسق الأدوار والمكانات والمصالح الخاصة بهذه المؤسسات التى يكون التيار الجندرى قاسماً مشتركاً بينهما جميعاً علاوة على أن سياسات الدولة عموماً تسهم فى هذا الشأن إلى حد كبير وتتعكس مثل باقى المتغيرات ذات العلاقة بدور الإعلام فى مجال قضايا المرأة بصور كثيرة سوف يتم التعبير عنها فى تفاصيل الدراسة الميدانية .

ثانياً: ما يتصل بالنماذج الواقعية للمرأة المصرية

الإطار التصورى العام للنموذج الواقعى للمرأة المصرية الفقيرة

تتضمن معالجة الفقر ومن ثم النموذج الواقعى للمرأة المصرية الفقيرة مسائل فرعية مثل

مفهوم الفقر وأنواعه وتعريف الفقراء وفئاتهم وكذلك العوامل المرتبطة بالفقر وتفسيره بمختلف مستوياتها .

- كما تحتوي أيضاً على المقصود بالمرأة الفقيرة ومؤشرات فقرها ومظاهره وفئات النساء الفقيرات ومكانتهن وأدوارهن . وهذه جميعاً يمكن تصنيفها بشكل عام فى النقاط التالية :

(أ) المرأة الفقيرة

أولاً مفهومها بأنها هى التى لا تجد القوت اليومي لتوفير الحد الأدنى من احتياجاتها الأساسية للحياة من سلع وخدمات ، و كما حددتها الأمم المتحدة فى تعريفها بكونها هى التى يقل دخلها عن 2 دولاراً يومياً. وفقر المرأة يكون نتيجة للثقافة الذكورية فى المجتمع التى تحرمها من التعليم ومن ثم حقها فى الميراث والذى يؤثر فيما بعد على أدوارها ومكانتها وحرمانها من فرص العمل الآمنه والرعاية الصحية وبالتالي فرصها فى الزواج ومن ثم يورث الفقر لأولادها فيما بعد .

ثانياً الفئة العمرية فالمرأة الفقيرة توجد فى جميع الفئات العمرية. ولكنها تتركز فى فئات النساء الأكثر من 15 عام ، كما توجد فى كل الشرائح الاجتماعية الدنيا ، وتمثل العائل الرئيسى للأسرة نتيجة لغياب الزوج أو لمرضه أو لهجرته أو لتعاطية المخدرات وعدم قدرته على العمل أو لسجنه .

ثالثاً المجتمع المحلى: فقر المرأة لا يترتب بمكان المعيشة. حيث توجد المرأة الفقيرة فى كل المناطق الحضرية والريفية والصعيد وسيناء لكن أكثر النساء فقراً هن سكان الريف.

رابعاً المهنة (المستوى المهني) فتعمل النساء الفقيرات فى المستويات الدنيا المهن التى لا تتطلب مهارات مثال عاملات التراحيل فى الأعمال الزراعية وعاملات المصانع فى القطاع الخاص لأنها تفتقر لمهارات التعليم والتدريب واللغة الذى يوفر لها العمل الآمن المناسب لطبيعتها كأنثى ، كما أن النساء الفقيرات لا يشغلن وظائف تكنولوجيا الاتصال والمعلومات وعندما يوظفن فى هذا القطاع يعطين أجوراً أقل من الرجال ومواقع متدنية .

خامساً نمط استهلاكها من سلع وخدمات فالمرأة الفقيرة تستهلك أقل نتيجة لأنخفاض دخلها وفى المقابل ارتفاع أسعار السلع والخدمات ورفع الدعم الحكومى من بعض السلع الغذائية وأن قدمت تكون من غير جودة . كما يمثل الغذاء البند الأساسى فى إجمالي الأنفاق الاستهلاكى لها مما ينقص لديها القدرة على الغذاء الصحى الجيد والتمتع بصحة جيدة والقدرة على التناسل الصحى والخصوبة وأن تكون متعلمة تعليم ذات جودة . كما أنها تحصل على السلع والخدمات أقل مما يحصل عليها الرجل مثال الرعاية الصحية والتعليم والعمل الآمن. كما تتعرض المرأة للفقرة لأمراض الأنيميا وسوء التغذية والسمنة وفى المجتمع الحديث أصبح السكن ثقل على المرأة الفقيرة لارتفاع إيجار المساكن الحديثة مما يجعلها تسكن فى أماكن عشوائية.

سادساً دخلها وإنفاقها فالمرأة الفقيرة هي التي تقع في فئات الدخل الدنيا وينخفض أجرها ولا يمكنها تأمين الدخل اللازم لإشباع حاجاتها البيولوجية والأساسية للحياة. كما أنها لا تمتلك أصولاً سواء كانت مادية مثل الأراضي والمباني أو رأس مال بشري كتعليمها أو اكسابها مهارات تساعد على الحصول على منهة ملائمة مما يجعلها غير قادة على التخطيط لحياتها بالإضافة لزيادة استهلاكها لبعض السلع غير المفيدة لها نتيجة لعدم الوعي ومحاولتها لمحاكاة الشرائح المتوسطة والعليا في الأنفاق.

(ب) عوامل مرتبطة بفقر المرأة

أولها سياسات الدولة التي ترتبط بسياسات الهيكلية والخصخصة التي أدت لارتفاع البطالة بين النساء. وسوء توزيع الدخل القومي وسوء توزيع الموارد واستغلال الثروات المتاحة من جانب الدولة و فساد المؤسسات وعدم الاستقرار السياسي بالإضافة للبيروقراطية وبطء الإجراءات القانونية. حيث أن الدولة تتحاز لمصالح البرجوازية الكبيرة ونخبة الحكم و القوى الاجتماعية والصفوة وجماعات المصالح على حساب فئات الفقراء عموماً والمرأة الفقيرة وخصوصاً.

ثانيها ثقافة المجتمع التي تكمن في جذور خضوع واستبعاد المرأة في إنكار الحقوق المدنية لها والفرص الاجتماعية في العمل والتعليم والصحة. بالإضافة لسيطرة الثقافة الذكورية على ثقافة المجتمع التي تركز النظرة التقليدية لأدوار المرأة فالعادات والتقاليد تعوق المرأة. حيث يتمسك المجتمع المحلي التي تعيش به المرأة الفقيرة ببيئة متأخرة وإسكان غير مناسب أو مزدحم وتدهور الخدمات وعدم التنظيم وشيوع مستوى متدن للمعيشة متمثل في الدخل المنخفض والبطالة والمستوى التعليمي المتواضع والصحة المعتلة.

بالإضافة لأنماط السلوكية المنحرفة وتفكك الأسرة والخبرات الجنسية المبكرة المشوهة وكثرة الأطفال غير الشرعيين والعنف داخل الأسر وخارجها والإجرام.

(ج) أطراف مرتبطة بفقر المرأة : (أشخاص أو مؤسسات)

تتمثل هذه الأطراف في أشخاص مثل الرجل أياً ما كان أباً أو زوجاً أو أخاً أو صاحب عمل أو صانع قرار وأصحاب المشروعات والمشرعين والتنفيذيين والمسؤولين في الدولة. أما الأطراف الأخرى تمثل المؤسسات كمؤسسات الدولة أو مؤسسة العمل أو الأسرة عموماً و الأداء السلبي لمؤسسات الإعلامية.

(د) مظاهر فقر المرأة

تلجأ النساء إلى الأعمال ذات الإنتاجية المنخفضة خارج القطاع الرسمي وبصفة أساسية في الزراعة بالإضافة لإنخفاض الأجر الذي تتقاضاه المرأة مقابل عملها في هذا المجال. ويرجع ضعف الإنتاجية إلى انخفاض مستوى التعليم ونقص المعلومات وعدم تملك أصول لضمان القروض، بالإضافة للتمييز ضد النساء في التشغيل وفي القطاع الخاص بشكل مستمر نتيجة

للظروف التي يفرضها الزواج أو أجازة الأمومة. كما توجد عوامل تساهم في انخفاض مستوى الإنجاز التعليمي للفتاه مثل القيود الثقافية والأعباء المنزلية الثقيلة وارتفاع معدل البطالة بين النساء بسبب تراجع دور الدولة في التوظيف.

(هـ) معالجة الإعلام للنموذج الواقعي للمرأة الفقيرة

لا يوجد نموذج محدد المعالم يمكن صياغته من الدراسات الإعلامية لنموذج المرأة الفقيرة حيث أن المعالجة الإعلامية جزئية وسطحية وفئوية في معالجتها حيث أنها تركز على الشرائح العليا من الناس في المدينة وفي مقابها تتجاهل المرأة في الفئات الدنيا أو عرضها بصورة مشوهة وتناسى المرأة في الفئات المتوسطة .

حيث قدم الإعلام مشكلة المرأة الفقيرة من خلال الوقائع الملموسة ضمن تغطية الحوادث والحرائق التي تشوب المناطق العشوائية. وطلب من المجتمع المدني مساعدة الفقراء في تحمل نفقات العلاج ولم يقدم إطار عام يعنى ببحث الظاهرة وأسبابها ومظاهرها وتداعيتها السلبية على التنمية في المجتمع ولم يبرز مسؤولية الحكومة في تزدى الأوضاع المعيشية لشرائح كبيرة من النساء للنهوض بالفقراء ومحدودي الدخل وتدعيم دور المؤسسات الحكومية الاقتصادية والتعليمية والصحية والثقافية والدينية ..الخ.

كما تم الإشارة للفقير في الإعلام كأحد الأسباب الرئيسة في انحراف المرأة كمحاولة للحصول على المال بطرق غير مشروعة وسهلة دون أى عناء واللجوء للخرافات والسحر كحل المشكلات. واتجاه بعض النساء للعمل في مهن قد لا تتوافق مع طبيعتهن الفيزيائية مثل طلاء السيارات لتلبية الاحتياجات الأساسية لأسرهن والبعض تعمل سائقي سيارات نقل.

الإطار التصوري العام للنموذج الواقعي للمرأة المصرية المتزوجة

من الطبيعي أن يتضمن الزواج وأن تحتوى صياغة إطار تصوري عن نموذج المرأة المتزوجة على المقصود بالزواج والأختيار الزواجى من جوانبه المختلفة .

- كما ينبغى أن يتضمن قضية وظائف الأسرة وما طرأ عليها من تغيرات إلى جانب مشكلات الأسرة ذاتها .

- كما أنه من المألوف أن تتجسد وظائف الأسرة فى الأدوار والمكانات ومن ثم فى أدوار المرأة أيضاً ومكانتها من حيث كونها متزوجة .

ويمثل كل ماسبق جانباً إلى جوانب أخرى فرعية عالجتها الدراسات الاجتماعية المتخصصة عن المرأة المصرية المتزوجة . ومن الممكن حصر كل ما سبق فى العناصر الخمسة التالية:

(أ) اتمام الزواج ومدى تأثر ذلك بالشرائح الاجتماعية

تميل غالبية الاسر الي الزواج الطبقي المتجانس الذي يساعد علي تحقيق الحراك

الاجتماعي الصاعد من طبقة اجتماعية ادنا الي طبقة اجتماعية اعلي ،كما تفضل توافر بعض الصفات مثل الاصل والخلق الرفيع وتحرص الاسر علي تحديد بعض الصفات مثل التعليم ومستوي الاقتصادي المرتفع والتدين .فالشباب او الفتاة اصبح لا يستطيعان الاقدام علي الزواج الا بعد اتمام فترة الدراسة والحصول علي عمل مناسب واجر يمكنهم من تكوين اسرة .

- حيث لايسمح للرجل الزواج من امرأة ذات مكانة اجتماعية اعلي منه بل يسمح للرجل ذو المكانة العالية من ذو مكانة اجتماعية اقل.

اما الشرائح الدنيا برغم حصولها علي التعليم ومهارات اللغة الا انها مازالت تفتقر الي ادوات التواصل الاجتماعي والثروة والقوة .

(ب) الاختيار الزواجي

هناك عدة أسباب تدفع المرأة للزواج تتمثل في رغبة التخلص من قيود الأسرة و والمطالب الاقتصادية في رغبة الفتاة في الصعود الطبقي عن طريق الزواج والاعتماد علي الزوج في الأنفاق وأيضاً أسباب نفسية و منها اشباع الرغبة الجنسية واشبع عاطفة الأمومة والفراغ العاطفي والرغبة في الوجود مع رجل ، أو عندما تحب الفتاة أحد الشباب وتتوافق معهم عاطفياً وفكرياً .

و يتحدد أساليب الاختيار الزواجي في أسلوبين هما:

الأسلوب الوالدي :

أن الأسر المصرية الأكثر تحكماً في زواج أولادهم من الذكور والإناث علي حد سواء. ويبرز تداخلهم في الاعتماد الشديد للأبناء علي آباءهم في تدبير الإمكانيات المادية كإيجاد مسكن خاص للأبن وأن يؤمن الأب مسكناً لابنته وذلك يرجع لثقافة المجتمع والأوضاع الاقتصادية والمادية الصعبة التي تواجه الشباب وتقف عائقاً أمام استقلاليتهم عن الأسرة والبدء من امكانات بسيطة.

أما الأسلوب الشخصي في الاختيار:

فيعتمد على التأكيد علي الحب والتفاهم بين الشريكين كأساس للزواج والحرية المطلقة لاختيار شريك الحياة دون السماح للوالدين أو الاقارب للتدخل في الاختيار لأنه اختيار قائم علي الاقتناع من الطرفين بالإضافة لإعتبار الشريكين الزواج مسألة شخصية بحتة لاتعني سوي تكامل بين الفردين المقبلين علي الزواج. يعتبر التوافق الزواجي هو درجة التناغم العقلي والعاطفي بين الزوجين مما يساعدهما علي بناء علاقة زواجية ثابتة ومستقرة والشعور بالرضا والسعادة وتقبل صعوبات ومشكلات الحياة ويتوقف هذا التوافق علي شخصية الشريكين وقدرتهما علي التواصل الانساني وتقدير كلاهما لأدوار الآخر وأهدافه وأحلامه وطموحاته.

(ج) أدوار المرأة المتزوجة

تنقسم أدوار المرأة التي وضعها المجتمع مسبقاً وفقاً لثقافته الذكوية بأن المرأة هي المسؤولة الأولى عن الأعمال المنزلية وتربية الأبناء أما دور الرجل فيكون المسؤول الأول في أعالة الأسرة.

وقد قدم علماء الاجتماع تقسيم لأدوار المرأة المتزوجة وأولها الدور التقليدي وهو دور الزوجة والأم حيث قيامها بالأعمال المنزلية وتربية الأطفال إدارة شئون المنزل ولها الحق في الأعالة كزوجة والطاعة كأم لكن الولاء والطاعة والخضوع التام والتبعية للرجل. وثانيها دورها كرفيق للزوج حيث يتيح للزوجة مشاركة الزوج ومساعدته علي النجاح في عمله وتحقيق طموحه وتكون العلاقة بينهما قائمة على التفاهم والأحترام. وثالثها دورها كشريك للرجل في الحياة حيث تستقل الزوجة اقتصادياً وتتساوي بالزوج في السلطة والتصرف في دخلها والحريات الأخلاقية والاجتماعية. من خلال التزامها مادياً في ميزانية الأسرة وتقبل مسؤولية متساوية مع الرجل في تربية وأعانة الأطفال.

(د) مكانة المرأة المتزوجة

هناك حقيقة مؤداها أن المرأة تحتل مكانة ثانوية في معظم المجتمعات. و يرجع ذلك إلى الأزواجية في تحديد مكانة المرأة من خلال النسق القيمي والثقافي والاجتماعي الذي تعيش به. ففي بعض الثقافات الذكورية ترى المرأة كائناً أقل و أدني مستوي من الرجل لاعتبارات ثقافية ودينية غير حقيقية تكون مبرره مسبقاً من قبل المجتمع وتساعده في ذلك مستوى الأمية المتفشية في المجتمع. وترتبط مكانة المرأة في المجتمع بمكانة زوجها والفترة التي مرت على زواجهما الذي يجعل الزوج يعطها لها الفرصة في مشاركة في اتخاذ القرار في الأسرة.

(هـ) مشكلات المرأة المتزوجة

تعانى المرأة المتزوجة العديد من المشكلات ونذكر منها الآتى:

- 1- صراع الدور نتيجة لعدم قدرتها علي القيام بدورها التقليدي كزوجة ودورها الحديث كأمرأة عاملة وعدم التوفيق بين هذين الدورين.
- 2- رفض الزوج أن تستقل الزوجة بذمتها المالية مما قد يؤدي في بعض الأحيان إلي الطلاق.
- 3- تأتى الزوجة في آخر اهتمامات الرجل بعملية الرعاية الصحية في حين تكون الصحة الإنجابية لها الاهتمام من جانب الزوج في المقام الأول لأنه يمكن أن يثبت رجولته عن طريق الأنجاب .
- 4- الصراع بين الزوج والزوجة على الميزانية والإدخار وأساليب تربية الأطفال.
- 5- عندما تكون الزوجة من طبقة أعلى من الزوج وتكون ناجحة في عملها فهذا يمثل تهديداً لرجولته ودورة كعائل رئيسي للأسرة . لذلك أي صورة لتقليل من مكانة الزوجة مؤشر على

وجود مشاكل فى الأسرة وعدم توافق بين الزوجين.

(و) معالجة الإعلام للنموذج الواقعي للمرأة المصرية المتزوجة

لا يقدم الإعلام صورة الزوجة الشريكة للرجل بل الخاضعة للرجل. ولا يقدمها في صورة مكافئة له وإنما تابعة له. كما يركز على المفهوم الجنسي للزواج فقط ولا يقدم مفهوم الزواج كلقاء إنساني متكامل فكرياً وعاطفياً ومزاجياً وجسدياً. بل يكرس ثلاثة مفهومات وهي مفهوم التبعية للرجل أما عند دور المرأة كأم فيهيمن المفهوم التوالدي لها والرعى ويختفى المفهوم الفكرى والعاطفى والإبداعى ليصبح الإنجاب وظيفة أساسية لها ويحصر أدور المرأة المتزوجة فى أدوار التقليدية ومنها الزوجة الخاضعة للزوج والحريصة على الاحتفاظ به بأى ثمن والأم المعطاءة المنحازة للذكور منهم عن الإناث ونموذج المرأة الالهة وراء الثروة أياً ما كان مصدرها والراقصات الليلية المنحرفة.

الإطار التصورى العام للنموذج الواقعي للمرأة المصرية العاملة

تتضمن قضية عمل المرأة ومن ثم صياغة إطار تصورى عام عن النموذج الواقعي للمرأة المصرية العاملة قضايا تتصل بالمداخل المختلفة التى عالجت عمل المرأة.

- كما تتضمن أيضاً المحددات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية التى تكون ذات العلاقة بعمل المرأة.

- كما تتضمن المقصود بالمرأة العاملة وخصائصها والشرائح الاجتماعية التى تنتمى إليها سواء صنفت على مستوى نوع المجتمع المحلى أو على مستوى مجال العمل.

- كما تتضمن القضية ذاتها والإطار التصورى المصاغ بشأنها وما يتصل بمكانة المرأة العاملة وأدوارها من مختلف الجوانب وما تتعرض له من مشكلات تتصل بهذه الأدوار فى العمل وخارجه.

يمكن تصنيف هذه الجوانب وإيجازها على النحو التالى :

(أ) المرأة العاملة

أولاً: مفهومها:

هى التى تزاول عملاً ما خارج المنزل وتحصل على أجراً مادياً مدفوع لها. ويختلف نوع العمل حسب الشريحة الاجتماعية التى تنتمى إليها المرأة والمستوى التعليمى لها ويختلف طبيعة عملها فى القطاع خاص أو الحكومى أو عندما تكون هى صاحبة العمل أو التى تعمل فى الأعمال غير ماهرة والمؤقتة والموسمية، إضافة لكونها تقوم بدور الأم والزوجة وربة المنزل.

ثانياً: دوافع خروجها للعمل:

تشير الدراسات الاجتماعية إلى وجود عاملين رئيسين خلف اتخاذ المرأة قرارها للعمل وهما الحاجة الاقتصادية والمادية والدوافع النفسية والاجتماعية لتحقيق ذاتها وطموحها.

ثالثاً: الشرائح المهنية التي تنتمي إليها المرأة العاملة:

- (أ) الشرائح العليا وتمثل المرأة فى القيادات الإدارية العليا والرؤساء والوزراء والمديرين
(ب) الشرائح الوسطى تتركز فى الأعمال الإدارية داخل القطاع الحكومى مثل (السكرتارية - أعمال كتابية - أرشيف - مدرسات)

(ج) الشرائح الدنيا يعملن فى أعمال هامشية مثل خادمت المنازل و بوابات وعاملات فى المدراس ومربيات الأطفال فى الحضانات ومساعدات تمريض وبائعات جائلات وعاملات المصانع وعاملات الترحيل.

رابعاً: التوزيع المهني لعمالة المرأة:

يوجد تحيز واضح لصالح الرجال من حيث التوزيع المهني. فهناك ضعف لمساهمة المرأة فى مواقع التخطيط واتخاذ القرار وصنه. فالمخططون فى الوطن العربى هم رجال غالباً. كما أن هناك تمييز على أساس النوع فى سوق العمل وانحصار الإناث العاملات فى عدداً محدوداً من المهن التى تقع فى أقل القطاعات دخلاً وحقوقاً بالإضافة لظهور ما يعرف بظاهرة تأنيث القطاع الحكومى حيث تركز النساء فى المهن الكتابية والسكرتارية. وتقل نسبة شغلهن للمناصب القيادية فى السلم الوظيفى. كما أن هناك مهن محددة تشغلها المرأة بنسبه ملحوظة مثل مهنة التمريض ومجال التدريس ومجال الخدمات التى تشتمل على العمل فى التجارة والفنادق والمطاعم والمحالات والبنوك وخدمات التأمين وصناعات الغزل والنسيج. كما أن النسبة الأكبر من النساء العاملات تكون فى قاع العمالة غير الرسمية مثل الأعمال الزراعية أو الخدمية بأجر أو الإنتاجية الصغيرة أو العاملات لحسابهن فى المنشآت غير المرخصة والعاملات مقابل أجراً و كذلك فى حالة العمالة المؤقتة.

خامساً: حقوق المرأة العاملة :

تحظر تشريعات معظم الدول العربية الأعمال الخطرة والشاقة على النساء لأنها تضر بصحتها وسلامتها الفيزيكية وتخدش حياءها ولا تتناسب مع طبيعتها الأنثوية. وتحريم اشتغال المرأة الحامل أو المرضعة بالإضافة لحظر العمل الليلي لأنها تواصل العمل مع قيامها بواجبها المنزلية لكن التشريعات استثنت بعض فئات المرأة العاملة كالطبيبات. بالإضافة لحقها فى الحصول على إجازة أمومة بدون أجر لفترة زمنية لتتمكن من رعاية أطفالها وحققها فى منح العلاج ومصاريف الولادة فى إطار التشريعات الخاصة بالتأمين الاجتماعى والصحى لها.

(ب) أدوار المرأة العاملة

هى أدور الإعالة والزوجة والأم ولكنها تواجه صعوبات تتمثل فى العوائق الذاتية كعدم قدرتها على التخلص من الدور والتفكير التقليدى الذى رسمه المجتمع لها مسبقاً وبين العوائق

الخارجية التي تتمثل في متطلبات العمل المنزلي والمعاناة في عدم توافر دور الحضانة بأسعار معقولة وكذلك الإرهاق النفسي والعصبى وعدم التوفيق بين أدوارها .

(ج) مشكلات المرأة العاملة

تتعرض لمشكلات صراع الدور بين العمل المزدوج خارج المنزل وآخر داخله ، والتنقل اليومي من مكان السكن على مكان العمل ، ودور الحضانة ، والضغوط النفسية والجسدية التي تعانيها المرأة وقصور تشريعات العمل وقلة السلع الغذائية المجهزة أو نصف المجهزة ، بالإضافة لظهور مشكلة التغيب عن العمل التي تؤدي إلى عدم توازن في العلاقة مع الرئيس والزملاء.

(د) النمط السائد عن المرأة الناجحة في عملها

هناك تصوران الأول سلبي فبرغم من السماح للمرأة للعمل خارج المنزل لكن ذلك لم يغير شيئاً من النظرة التقليدية لها والثاني ايجابي بأنها امرأة قادرة على تحمل المسؤولية وقيادية وترتبط بأبنائها وتشجعهم نحو الاستقلالية وتسود علاقة التكامل بينها وبين الزوج والتعاون المنزلي .

(هـ) التمييز ضد المرأة العاملة

أولاً أسباب التمييز ضد المرأة العاملة:

السياق الثقافي والاجتماعي ينظر للرجل باعتباره المسؤول الرئيسي عن تلبية هذه الاحتياجات، كما ترتبط عملية التنشئة الاجتماعية للأفراد بالتمايز بين الذكر والإناث من حيث التقسيم الاجتماعي للعمل حيث يتم تنشئة النساء فقط على القيام بالأعمال الأسرية والإنجابية بالإضافة لثقافة الذكورية التي تكرر الصورة التقليدية لأدوار المرأة بالإضافة لقصور البيئة القانونية التحتية الداعمة للمرأة مما يتسبب في حدوث تمييز ضدها كما أن الصعوبات الاقتصادية وارتفاع تكاليف الحياة تجعل الأسر الفقيرة ومحدودة الدخل تضطر لسحب أولادهم من التعليم وخاصة الإناث لتبقى لرعاية أخواتها ومساعدة الأم في المنزل والاعتقاد بأن مصيرها للزواج كما ان بعض الفتيات لا تحصل على محتوى جيد وفعال من العملية التعليمية كي تؤهلها لتولى المناصب القيادية بالإضافة للنظرة الدونية لأنجاب الفتيات في بعض المناطق في الصعيد

ثانياً مظاهر التمييز ضد المرأة العاملة:

ازدادت حدة التمييز ضد المرأة العاملة في فرص التعيين مع زيادة الخصخصة وتفضيل المؤسسات لتعيين الذكور عن الإناث. كما أن هناك تمييز ضدها في الأجور والتدريب والتأهيل والترقى فالفرص المتاحة للعاملين من الذكور أفضل من النساء العاملات بالإضافة لتدني مستويات التدريب المهني المتاحة لهن وانحسارها في مجالات تقليدية مثل عمل التريكو والحياكة. وعدم وجود مخطط شامل بشأن تدريب المرأة العاملة كما أن عمليات التدريب لا ترتبط بفرص تقدم مهني أو مادي لها فالتدريب يشكل التزاماً لها أمام قيادات العمل من

الرجال.بالإضافة لضعف القدرة التنافسية لها مقارنة مع الرجال. كما أن قرار تركها للعمل يكون نتيجة لضغوط من الأسرة أو الزوج.

كما أن المرأة الريفية لا تتمتع بأية حماية قانونية أو اجتماعية من خلال حقها فى التأمينات الاجتماعية أو القروض أو التسهيلات للحصول على التكنولوجيا.بالإضافة لإبعادها عن المشاركة فى مجالات التنمية. كما أنها تعاني من العنف.بالإضافة إلى أن الرجل يحصل على فرص أكبر للسفر من خلال العمل لكنها لا يمكنها أن تسافر بدون موافقة الزوج أو الأب.

(و) عائد العمل النسائي

تواضع عائد العمل النسائي وفرص الترقى بسبب ما يعرف باسم السقف الزجاجي وهو مجموعة من القيود غير المعلنة والتي يمارسها الرجال ضد النساء لاعتقادهم بالفرق فى الكفاءة بأن المرأة لا تصلح لصنع القرار بل فى تنفيذه. كما تمارسها الفئات المسيطرة اقتصادياً وسياسياً على الفئات الأخرى المقهورة داخل المجتمع . كما أن التحيز الجنسى الذكري سواء كان على مستوى المراكز أو الأجور أو الدخول فمازالت أجور النساء أقل من أجور الرجال بل أحياناً تقارب الحد الأدنى لهم.

(ى) معالجة الإعلام للنموذج الواقعي للمرأة العاملة

أن وسائل الإعلام تقدم المرأة من رؤية تعمق مفاهيم التمييز وعدم المساواة. وتعتبرها سعة وأداة فى الإعلانات وأداة للإثارة أيضاً. حيث أنها تسلط الضوء على النماذج المنحرفة والمسطحة فكرياً وتشوه صورة المرأة المستتيرة والعاملة بتقديمها على أنها نموذج للمرأة المسترجلة التي تخلت عن أنوثتها ودورها كأم وزوجة وتقدمها بأنانية احتياجاتها الفردية على من حولها ويفترن تحقيقها لذاتها بإدارتها للصراع مع الرجل لا بمنطق التكامل الانساني معه ويندر أن يقدم المرأة إعلامياً على أنها مناضلة أو شاعرة أو عالمة أو مفكرة أو مبدعة مما أدى إلى تشويه صورتها وتهميشه .

كما أن هناك إهتمام مبالغ فيه لبعض المهن النسائية على حساب المهن الأخرى مثل إهتمامها بالفنانات والرياضيات وسيدات الأعمال والسلك الدبلوماسى على حساب المعلمات والطبيبات والعالمات والباحثات والمحاميات والفلاحات.

ثانياً: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية:

يهتم هذا الفصل بعرض الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية. ويضم مجموعة من المراحل والخطوات المنهجية التي اتبعتها الباحثة لتحقيق أهداف البحث وهى الآتى:

أولاً نوع الدراسة:

تتنمى هذه الدراسة الحالية إلى نوع الدراسات الاستكشافية. وهى محاولة الكشف غير المسبوقة للجوانب العامة غير المعروفة التي يركز عليها الإعلام فى تصويره للثلاثة نماذج

الواقعية للمرأة المصرية الفقيرة والمتزوجة والعاملة بالإضافة لكشف محتوى اتجاهات المبحوثين الذين تمت مقابلتهم .

باستخدام إطار عام لكل نموذج من النماذج المتصلة بالمرأة الفقيرة و المتزوجة والعاملة. ومحاولة التعرف على مدى التقارب بين تصوير العلوم الاجتماعية لهذا الواقع الخاص بالمرأة وبين تقييم الدراسات الإعلامية بهذا الجانب من ناحية أخرى وبين هذين الجانبين بين اتجاهات المبحوثين الذين تمت مقابلتهم وما احتوت عليه من تقييم للإداء الإعلامى أيضاً. وفى ضوء الإطار العام الذى قامت الباحثة بصياغته واسترشدت به فى تصميم دليل المقابلة المقننه كأداة للبحث من جانب آخر.

ثانياً منهجية الدراسة:

هو المعالجة الكيفية للبيانات لأن هذا النوع من البحوث الاستكشافية لا يتطلب بالضرورة على وجود متغيرات قابلة للقياس الكمي كما يعد هذا البحث من البحوث الكيفية وذلك لأسباب التنوع الشديد ما يصعب معه حصرها بصورة كمية لتصوير الإعلام للواقع الخاص بصورة المرأة الفقيرة والمتزوجة والعاملة له طابع كفي ولا يمكن قياسه كمياً.

ثالثاً طريقة الدراسة:

وقد استخدمت الباحثة طريقة دراسة الحالة لقياس اتجاهات وآراء المهنيين فى مجال الإعلام وتصوراتهم عن النماذج الواقعية للمرأة المصرية وتقييمهم لدور الإعلام فى معالجة هذه النماذج واقتراح سياسة إعلامية بديلة.

رابعاً أداة الدراسة:

لجأت الباحثة إلى استخدام دليل المقابلة المقننه للحصول على بيانات دراسة الحالة. فالمقابلة المتعمقة أداة تمكن الباحث من سبر أغوار مشاعر الفرد وأفكاره تجاه ظاهرة اجتماعية وجوانب تعريفية لها وكيفية ربطه لها بمجالات أخرى من حياته الاجتماعية.

كما أن المقابلة المتعمقة من أفضل الأساليب التى تمكن الباحث من جمع المعلومات . حيث أنها تهدف للحصول على بيانات محددة من الحالات التى سوف يقوم الباحث بدراستها ولكى تكون الإجابات التى سوف يحصل عليها الباحث مصنفة ومحدده بشكل يساعد فى عمليات التحليل والتفسير واستخلاص النتائج. (1)

وعند إجراء المقابلات مع حالات الدراسة بدأت الباحثة بإلقاء بعض الأسئلة العامة ، ثم انتقلت تدريجياً إلى التركيز على القضايا والمشكلات الخاصة بموضوع الدراسة حسب الترتيب

(1) غرب محمد السيد أحمد: تصميم وتفيذ البحث الاجتماعى، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2008، 239، 252.

المنطقى لهذه النماذج الواقعية المدروسة من النساء. وقد حرصت الباحثة على تدوين البيانات أثناء المقابلة.

خامساً محتوى أداة الدراسة:

هناك ثلاث أدلة للمقابلة أولها خاص بفتة أعضاء هيئات التدريس بالجامعات وثانيها خاص بفتة الناشطين سياسياً وثالثها خاص بفتة الإعلاميين.

استمارة دليل المقابلة الخاص بفتة أعضاء هيئات التدريس بالجامعات:

انقسمت إلى ستة محاور رئيسه وشمل كل محور على عدداً من الأسئلة أولهما يتضمن البيانات الأساسية للحالة والتعريف بها وكانت الأسئلة عن: الاسم و النوع والسن والحالة الاجتماعية والتخصص العلمي والمؤهل الدراسي وسنوات الخبرة في العمل.

وشمل ثانيها على الدراسات الاجتماعية وقضايا المرأة المصرية كمحور رئيسى شمل على عدد من البنود تتعلق بالآتى :

1- أبحاث ذات العلاقة بموضوعات المرأة الفقيرة والمتزوجة و العاملة والتي ساهم الأكاديمي في إجراءها من حيث الجوانب التي ركز عليها في دراسته وأهداف معالجتها والجوانب التي أغفلها و يريد إظهارها والتركيز عليه لاحقاً في دراسته .

2- معالجة الدراسات الاجتماعية على المستوى العربى والمصرى لقضايا المرأة وشرائحها وأدوارها ومكانتها وأوجه القصور الموجودة في الدراسات الاجتماعية التي تناقش قضايا المرأة المصرية .

وتناول المحور الثالث النموذج الواقعى للمرأة المصرية الفقيرة وضم عدداً من البنود تتعلق بالآتى: التصورات السائدة حول النموذج الواقعى للمرأة المصرية الفقيرة من حيث: المقصود بها وفئاتها و مظاهر الفقر عندها ومؤشراته و مدى ارتباطه بالمكان الذى تعيش به المرأة وأسباب فقرها والأطراف المتسببة فى فقرها و الممارسات التى تتصلل بفقرها مثل حرمانها من التعليم ومن الميراث وأيضاً حرمانها من الترقى فى العمل و نتائج فقرها و تقديم الحلول العلمية لحل مشكلة المرأة الفقيرة .

أما المحور الرابع فقد ركز على النموذج الواقعى للمرأة المصرية المتزوجة وتناول عدداً من البنود تتعلق بالآتى:

1- التصورات السائدة حول النموذج الواقعى للمرأة المصرية المتزوجة من حيث مدى حرية المرأة فى اختيار شريك الحياة وإذا ما كانت حرة تختار أم يختار لها. ورؤية المبحوثين لموضوع الزواج فى مصر .

2- العوامل الأكثر أهمية فى إتمام الزواج واستمراره و نجاحه مع مراعاة مدى توافرها لدى الشريكين.

- 3- أدوار المرأة المتزوجة والعوامل التي تؤثر على أدوارها داخل الأسرة و تقسيم العمل مع الزوج و تأثير التنشئة الاجتماعية للرجل والمرأة على أدوارهما بشكل يحفظ لكل منهما حقه و العوامل التي تؤثر في الهوية الثقافية الأصيلة أوحتى المكتسبة للمرأة المتزوجة وعلاقتها بقدرة المرأة على القيام بأدوارها والمتغيرات الاقتصادية وتأثيرها علي تغير أدوار المرأة المتزوجة وأسباب عزوف الرجل عن مشاركة زوجته في الأعمال المنزلية ورعاية الأطفال.
 - 4- المكانة التي تشغلها المرأة المتزوجة في الأسرة وعلاقتها بزوجها وأولادها وسلطة الزوج وسلطة الزوجة وصراع الأدوار والمكانات ومشكلاتها العنف ضدها والحفاظ على صحتها والضوابط الأخلاقية والقانونية لمكافحة العنف ضد المرأة المتزوجة.
 - 5- الأسباب التي تدفع المرأة للأستمرار في حياتها الزوجية رغم الأضرار التي تتعرض لها.
 - 6- أسباب تزايد حالات الطلاق وخاصة في الأسر الحديثة.
 - 7- الانترنت والعلاقات بين الزوجين.
 - 8- عوامل تساعد على تعزيز تماسك الأسرة ومحافظة المرأة المتزوجة على صحتها.
 - 9- دور وسائل الإعلام في تقديم حلول واقعية لمشكلات المرأة المتزوجة.
- أما المحور الخامس فيتناول النموذج الواقعي للمرأة المصرية العاملة ويشتمل على عدد من البنود الآتية:
- 1- التصورات السائدة حول النموذج الواقعي للمرأة المصرية العاملة من حيث واقعها والشرائح الاجتماعية التي تنتمي إليها والعوامل الاجتماعية المؤثرة في تحديد اتجاهاتها نحو العمل وفرص العمل الآمنة المتاحة لها وأدوارها في العمل والأسرة و مدى توفيقها بينهما وأوجه انفاقها لدخلها.
 - 2- دور الأسرة أو الزوج في الحد من نجاح المرأة مهنيًا أو دعمها معنويًا.
 - 3- النمط الذي يرسمه المجتمع للمرأة الناجحة في حياتها المهنية ومدى انفاقه مع الواقع الذي تعيشه من حيث مظهر المرأة وطريقة أدائها في العمل والأسرة والاهتمامات التي تشغل بها وعلاقتها بالرئيس ونظرة الزملاء إليها وعلاقتها بزوجها وأولادها .
 - 4- التمييز ضد المرأة العاملة والعوامل التي أدت إليه ومظاهره وفرص التدريب والترقي والتميز ضدها في تولى المناصب القيادية والتميز ضدها في العمل بالمشروعات الحكومية والأهلية وفي تولى الأعمال المتصلة بصنع القرار في المؤسسة الدولة.
 - 5- الأسباب التي تعرقل المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق المهنية.
 - 6- مدى إمكان إعادة النظر في أدوار المرأة بما فيها دورها كعاملة من أجل إعادة بناء الأدوار بين الرجال والنساء في الأسر بشكل صحيح فيه عدل مع المرأة كمتزوجة وعاملة.

ولقد ركز المحور الأخير على تقييم المتخصصين فى العلوم الاجتماعية لدور الإعلام فى تناول قضايا المرأة المصرية وشمل عدد من البنود هى:

1- تقييم المبحوث لدور الإعلام فى مجال تصوير النماذج الواقعية للمرأة المصرية الفقيرة والمتزوجة والعاملة.

2- مقترحات المبحوث حول طرح بدائل كيفية للمعالجة الإعلامية لنموذج الواقعى للمرأة المصرية الفقيرة والمرأة المتزوجة والمرأة العاملة.

3- اقتراح المبحوث لشكل نموذج إعلامى بديل وواقعى يتناسب مع النماذج الواقعية للمرأة المصرية الفقيرة والمتزوجة والعاملة مع عرض أهداف هذا النموذج وكيفية تقديمه كمخطط لتوجيه الأداء الإعلامى فى مجال المرأة وواقعها.

استمارة دليل المقابلة الخاص بالنشطين سياسياً

انقسم هذا الدليل إلى أربعة محاور رئيسه ويشتمل كل محور على عدداً من البنود أولها البيانات الأساسية والتعريف بالحالة: الاسم والنوع والسن والحالة الاجتماعية والمؤهل الدراسى وسنوات الخبرة والتوجه الفكرى للمبحوث ونوع العمل والانتماء النسوى للمبحوث.

وثانيها شمل مجموعة من الأسئلة تدور حول الانتماء النسوى للمبحوث وقضايا المرأة المصرية وهى:

1- المشروعات التى يسعى المبحوث للمناداة بها وتنفيذها لصالح المرأة المصرية الفقيرة والمتزوجة و العاملة.

أما المحور الثالث فيتناول التصورات السائدة لدى النشطين سياسياً حول النماذج الواقعية للمرأة المصرية وركز على البنود التالية:

1- التصورات السائدة حول النموذج الواقعى للمرأة المصرية الفقيرة من حيث المقصود بها وأسباب فقرها ونتائجه عليها والأطراف المسؤولة عن فقرها وأكثر المظاهر عموماً لفقرها كحرمانها من الميراث أو كحرمانها من التعليم أو كحرمانها من الترقى فى العمل.

2- تقييم سياسات الدولة تجاه المرأة الفقيرة من حيث السياسات الاقتصادية المتبعة التى تزيد من الفقر ومدى إعطاء الأولوية لقضية المرأة الفقيرة أو تهميشها فى تلك السياسات الاجتماعية العامة.

3- التصورات السائدة حول النموذج الواقعى للمرأة المصرية المتزوجة من حيث مدى حرية المرأة فى اختيار شريك الحياة والعوامل الأكثر أهمية فى إتمام ونجاح واستمرار الزواج.

4- المتغيرات الاقتصادية وتأثيرها على تغير أدوار المرأة المتزوجة وأسباب عزوف الرجل عن مشاركة زوجته فى الأعمال المنزلية ورعاية الأطفال وصحة المرأة المتزوجة وصراع الأدوار والمكانات بين الزوجين والمشكلات التى تواجه المرأة المتزوجة والانترنت وتأثيره

- على العلاقات بين الزوجين وأسباب تزايد حالات الطلاق وخاصة في الأسر الحديثة.
- 5- الأسباب التي تدفع المرأة للاستمرار في حياتها الزوجية رغم الأضرار التي تتعرض لها.
- 6- التصورات السائدة حول النموذج الواقعي للمرأة المصرية العاملة من حيث واقعها والشرائح الاجتماعية التي تنتمي إليها والعوامل الاجتماعية المؤثرة في تحديد اتجاهاتها نحو العمل و فرص العمل الآمنة المتاحة لها وأدوارها في العمل والأسرة و مدى توفيقها بينهما وأوجه انفاقها لدخلها.
- 7- دور الأسرة والزوج في الحد من نجاح المرأة مهنيًا أو دعمها معنويًا.
- 8- النمط الذي يرسمه المجتمع للمرأة الناجحة في حياتها المهنية ومدى اتفائه مع الواقع من حيث مظهرها و طريقة أدائها في العمل و الأسرة و الاهتمامات التي تشغل بها وعلاقتها بالرئيس و نظرة الزملاء إليها وعلاقتها بزوجها وأولادها.
- 9- التمييز ضد المرأة العاملة من حيث العوامل التي أدت إليه ومظاهره وفرص التدريب والترقى و التمييز ضدها في تولى المناصب القيادية والتمييز ضدها في العمل بالمشروعات الحكومية والأهلية وفي توليها للأعمال المتصلة بصنع القرار في مؤسسات الدولة.
- 10- الأسباب التي تعرقل المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق المهنية.
- أما المحور الأخير فيتناول تقييم النشاطين سياسياً لدور الإعلام في معالجة قضايا المرأة المصرية من خلال البنود التالية:
- 1- تقييم دور الإعلام في معالجة قضايا المرأة الفقيرة والمتزوجة والعاملة أي واقع معالجة واقع المرأة بما في ذلك مشكلاتها في البرامج الإعلامية.
- 2- ما يقوم به الإعلام بالفعل تجاه قضايا المرأة الفقيرة والمتزوجة والعاملة.
- 3- الدور الذي ينبغي أن يقوم به الإعلام لمعالجة قضايا المرأة الفقيرة والمتزوجة والعاملة بعد التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الحالية في الدولة.

استمارة دليل المقابلة الخاص بفئة الإعلاميين

انقسمت إلى أربعة محاور رئيسه شمل كل محور عدداً من البنود أولها البيانات الأساسية للتعريف بالحالة من حيث الاسم والنوع والسن والحالة الاجتماعية والمؤهل الدراسي والتخصص العلمي والمؤسسة الإعلامية التي ينتمي إليها وسنوات الخبرة التوجه الفكرى للمبحوث والانتماء النسوى لهم.

يتناول المحور الثانى الإعلام وقضايا المرأة المصرية ويشتمل على البنود التالية:

- 1- البرامج الإعلامية أوالموضوعات الصحفية ذات العلاقة بموضوعات المرأة الفقيرة والمتزوجة و العاملة من حيث موقع قضايا المرأة في الخطة الإعلامية الحالية ونوع البرامج والجوانب

- التي ركزت عليها والجوانب التي قام بإغفالها في المعالجة.
- 2- الضيوف التي قام المبحوث بأستضافتها في برنامجه لمعالجة قضايا المرأة أو لتى قام بإجراء حوار صحفى معهم وأسس أختيارهم ومن أكثر الضيوف الذين استضيفهم واستطاعوا تعبيراً عن واقع المرأة.
- 3- تقييم البرامج الإعلامية التي تناولت قضايا المرأة المصرية بشكل صحيح وجاد من حيث مدى فعالية المعالجة الإعلامية لتلك القضايا وأوجه القصور فى تناول ذلك.
- 4- مدى الحرية المسموح بها فى الإعلام سواء كان إعلاماً حكومياً أو إعلاماً خاصاً بالنسبة لمناقشة قضايا المرأة والمسؤولية الاجتماعية والأخلاقية للإعلاميين .
- 5- مدى تأثير الإعلام المصرى بالأجندات الغربية فيما يخص معالجة قضايا المرأة العربية والمصرية.
- 6- مدى تأثير العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها البلاد على مناقشة القضايا الواقعية للمرأة و أمثلة لتلك الظروف و العوامل التي تمتعوا فيها عن مناقشة قضايا المرأة.
- أما المحور الثالث فيركز على قياس اتجاهات الإعلاميين تجاه الكيفية التي يصور بها الإعلام واقع النماذج الثلاثة للمرأة ويشتمل على البنود التالية:
- 1- تصور الإعلامى للنموذج الواقعى للمرأة المصرية الفقيرة والمرأة المصرية المتزوجة والمرأة المصرية العاملة.
- 2- الكيفية التي يتناول بها الإعلام كمؤسسة هذه النماذج من المرأة الفقيرة والمرأة المتزوجة والمرأة العاملة وواقع هذه النماذج الفعلية أو بعضاً منها وما تتضمنه هذه النماذج من مشكلات وأسباب لهذه المشكلات .
- 3- أوجه القصور فى تناول هذه النماذج الواقعية للمرأة المصرية من وجهة نظر الإعلامى.
- 4- مدى توافر قاعدة معلوماتية عن المرأة المصرية الفقيرة والمتزوجة والعاملة.
- 5- الشرائح الاجتماعية التي تم التركيز عليها فى معالجة قضايا المرأة المصرية وأدوارها ومكانتها.
- أما المحور الرابع فيعالج ما يتعلق بالسياسات الإعلامية البديلة ويتناول عدداً من البنود وهى:
- 1- المشروعات الجديدة المطروحة ذات الصلة بقضايا المرأة المصرية الفقيرة والمتزوجة والعاملة فى مرحلة ما بعد الثورة ومدى ارتباط هذه البرامج والخطط الإعلامية بالسياسات العامة للدولة المصرية.
- 2- الموضوعات أو الجوانب الجديدة التي يريد المبحوث إظهارها فى برنامجه لمعالجة قضية الفقر عند المرأة وزواجها وعملها مع أهداف معالجة هذه الجوانب والوسائل المختلفة

المستخدمة لمعالجة هذه الجوانب فى البرامج والخطط الإعلامية.

3- أهم الجوانب التى يريد المبحوث إظهارها بالنسبة لنموذج الواقعى المرأة المصرية الفقيرة من حيث المقصود بها ومظاهر الفقر عندها وأسبابه والنتائج المترتبة عليه والتركيز على الفقر عند بعض الشرائح وأدوارها و مكانتها والحلول الجديدة لما هو موجود.

سادساً مجالات الدراسة:

تنقسم إلى مجالين هما المجال المكاني والمجال الزماني.

المجال المكاني للدراسة:

تجرى الدراسة حالية فى مدينتى القاهرة والأسكندرية وذلك لدراسة المهنيين فى مجال الإعلام بهدف الكشف عن آرائهم واتجاهاتهم حول الكيفية التى يصور بها الإعلام النماذج الواقعية للمرأة.

قامت الباحثة بإختيار مدينتى القاهرة والأسكندرية لإجراء الدراسة الميدانية بهما وذلك لأسباب الآتية :

1- مدينة القاهرة هى العاصمة وتضم كافة الفئات والطبقات الاجتماعية من خلفيات وجذور ريفية وحضرية .

2- مركزية الإعلام فى محافظة القاهرة .

3- تضم المؤسسات الإعلامية الحكومية والخاصة بالإضافة لوجود كلية الإعلام.

4-تنوع مؤسسات المجتمع المدنى تعدد المؤسسات المعنية بحقوق المرأة سواء كانت هيئة حكومية.

وجاء اختيار الباحثة لمدينة الأسكندرية لأن بها مدرسة كبيرة من الأكاديميين فى علم الاجتماع وسوسيولوجيا الاتصال والإعلام .

المجال الزماني للدراسة:

هى الفترة التى استغرقتها الباحثة فى الدراسة الميدانية والتى استمرت لمدة عام كاملاً.بداية من تصميم دليل المقابلة المقننة ثم جمع البيانات ثم تحليلها ومعالجتها بشكل كفى والخروج بالنتائج العامة والتوصيات.

سابعاً عينة الدراسة:

تمثل مجتمع البحث ومفرداته وتغنى الباحث عن مشقه دراسة المجتمع الأصلي. وتعرف بأنها جزء ممثل لمجتمع البحث الأصلي. وإن الهدف من اختيار العينة هو الحصول على معلومات عن المجتمع الأصلي للبحث ومن الضرورى أن تكون العينة ممثلة للمجتمع وذات حجماً كافياً كميّاً أو كفيّاً. كما يلزم للبحث التوصل إلى نتائج ومن ثم تعميمها على مجتمع الدراسة. لأنه يتعذر على الباحث دراسة كل المفردات. لعدة أسباب منها أن يكون المجتمع كبيراً

جداً لدرجة انه يصعب دراسة الظاهرة لدى جميع مفرداته. وقد يكون مكلف جداً دراسة جميع مفرداته إلى جانب الحاجة إلى وقتاً وجهداً كبيرين. (1)

(أ) نوع العينة : يتمثل نوعها في أنها عينة عمدية على المهنيين في مجال الإعلام .

(ب) حجم العينة وفئاتها : 30 قيادياً من المهنيين في مجال الإعلام .

وتنقسم العينة إلى ثلاث فئات أولهما أعضاء هيئات التدريس بالجامعات مختلف التخصصات العلمية وجمعون بين علماء الاجتماع وبين اساتذة سوسيولوجيا الاتصال والإعلام و علماء الإعلام. أما ثانيهما فئة النشطين سياسياً والتي تنقسم إلى نشطين سياسياً ممارسون للإعلام والنشطين سياسياً فقط. وثالثهما فئة الإعلاميين وتنقسم إلى فئتين فرعيتين هما الإعلاميون النشطون سياسياً والإعلاميون فقط.

• ويمثل الفئة الأولى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات ويبلغ حجم العينة 13 عضواً

من هيئة التدريس ويمكن تقسيمها إلى الفئات التالية:

أولها فئة أعضاء هيئة التدريس في تخصص سوسيولوجيا (علم الاجتماع) بجامعة الإسكندرية. وبلغ حجم العينة 4 أعضاء من هيئة التدريس بالجامعة رجالاً ونساءً.

ثانيهما فئة أعضاء هيئة التدريس في تخصص سوسيولوجيا الاتصال والإعلام بجامعة الإسكندرية وجامعة عين شمس وبلغ حجمها 5 حالات مقسمة بين الرجال والنساء.

ثالثهما فئة أعضاء هيئة التدريس في تخصص الإعلام البحث (علماء الإعلام) بجامعة القاهرة وجامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا بمدينة 6 أكتوبر. وبلغ حجم العينة 4 حالات.

• أما الفئة الثانية هي النشطون سياسياً:

فقد بلغ حجم العينة 8 حالات مقسمة إلى فئتين:

أولهما فئة النشطين سياسياً فقط و تشمل على أعضاء بالمجلس القومي للمرأة بالقاهرة وأعضاء بالأحزاب السياسية بالمجتمع المدني . وشملت العينة على 5 حالات.

ثانيهما فئة النشطين سياسياً ممارسين للإعلام وهي تشمل على النشطين في مؤسسات المجتمع المدني ورابطة المرأة العربية بالإضافة لعملهم بالمجال الإعلامي. وقد شملت العينة على 3 حالات.

• أما الفئة الثالثة فهي الإعلاميون:

بلغ حجم عينة الإعلاميين من نساءً ورجالاً 8 حالات مقسمة إلى فئتين:

أولهما فئة الإعلاميين فقط وتشمل إعلاميين وصحفيون متخصصين في قضايا المرأة كمجلة (نصف الدنيا) وجريدة (الأخبار). وقد بلغ حجم العينة 5 حالات .

(1) http://hamdisocio.blogspot.com/2011/11/blog-post_20.html

ثانيهما فئة الإعلاميين النشطين سياسياً من المؤسسات الصحفية والإعلامية الخاصة ويلف حجمها 3 حالات.

(ج) شروط العينة ومفرداتها

وتتمثل هذه الشروط فى تنوع المكانة المهنية للإعلاميين الذين وقع الاختيار عليهم فى الدراسة وكذلك الأدوار المنوطة بهم وانتماءاتهم الفكرية والسياسية ايضاً. واختلاف التخصصات العلمية بين علماء اجتماع ومتخصصين فى سوسيولوجيا الاتصال والإعلام وعلماء الإعلام واختلاف النوع بين إناثاً وذكوراً واختلاف السن والمستوى التعليمى والمؤسسة التى يعملون بها سواء كانت جامعية أو مؤسسة إعلامية أو حزباً سياسى أو منظمات المجتمع المدنى.

(د) مبررات اختيار المتخصصين مختلفين :

لقد لجأت الباحثة لاختيار عينة من المتخصصين فى مجال علم الاجتماع والنشطين سياسياً وذلك لعدة أسباب تراها الباحثة تناسب الدراسة وهى :

- تم اختيار اساتذة من تخصص علم الاجتماع لأن لديهم رؤية علمية واضحة للشق الأكاديمى للبحث الاجتماعى والسوسيولوجى فيما يتعلق بواقع المرأة وقضاياها الآنية.
- وقد وقع الاختيار على النشطين سياسياً وذلك لأنهم أشخاص لهم توجه فكرى وسياسى وليس بالضرورة توجه أكاديمى ولديهم احتكاك بالمجتمع المدنى ومؤسساته الحكومية والخاصة.
- وبالنسبة للمتخصصين فى سوسيولوجيا الاتصال والإعلام والإعلام البحث فكان بدافع رؤية التشابهات والأختلافات بين آرائهم واتجاهاتهم نحو قضية المرأة والإعلام ما يتصل بموضوع الدراسة.
- أما الإعلاميون فكان ذلك لأنهم يقومون بتنفيذ السياسات الإعلامية إن وجدت وهم يعملون فى المؤسسات الإعلامية ويتفهمون لطبيعة العمل ويستطيعوا نقد تلك المؤسسات ووصف ما يحدث فيها وتفسير بعض الأسئلة المطروحة عليهم فى البحث بشكل متعمق فيما يخص الأداء الإعلامى.

ثامناً أساليب عرض المعلومات المستمدة من الدراسة الميدانية

وتحتوى على أساليب عرض المعلومات المستمدة من الدراسة الميدانية وهى تبدأ بمرحلة التصنيف والتى تبدأ بتقسيم الدراسات الاجتماعية المتخصصة إلى قسمين هما الدراسات السوسيولوجية والدراسات الإعلامية. كما تقوم بتصنيف النماذج الواقعية للمرأة المصرية إلى ثلاثة نماذج بناء على تصنيف القضايا المتعلقة بالمرأة مثل قضية الفقر والزواج والعمل .

أما ثانيها مرحلة الوصف أى محاولة وصف النماذج الواقعية للمرأة المصرية من خلال تصورات الأكاديميين والنشطين سياسياً والإعلاميين ووصف أداء ومعالجة الإعلام لتلك النماذج.

ثالثها وهي مرحلة المقارنة وتمت بشأ الدراسات الاجتماعية والدراسات الإعلامية وعقدت المقارنة بين اتجاهات الفئات المختلفة للدراسة الميدانية، والمقارنة بين اتجاهات الأكاديميين فى علم الاجتماع والأكاديميين فى سوسولوجيا الاتصال والإعلام والإعلام البحت و بين اتجاهات الإعلاميين والنشطين سياسياً.

كما تم عقد المقارنة بين الانتماءات الفكرية لهؤلاء نحو تصور النماذج الواقعية للمرأة المصرية والسياسات الإعلامية البديلة وبين النماذج الواقعية للمرأة المصرية فى العلوم الاجتماعية المتخصصة وبين عرضها وتصويرها فى الإعلام .

تاسعاً صعوبات الدراسة الميدانية

وهذه تهتم بعرض صعوبات الدراسة الميدانية التى واجهت الباحثة أثناء قيامها بإجراء الدراسة الميدانية فى الواقع وكانت من بين تلك الصعوبات الى واجهت الباحثة ما يلى:

1- اختلافات ثقافات المبحوثين من الفئات التى تمت مقابلتهم وانتمائتهم بما فى ذلك انتمائهم الفكرية والسياسية.

2- عدم وجود مدرسة فكرية تضم كل الآراء التى ذكرت .

3- عدم استيعاب المبحوث للفكرة البحث المطروحة فى بعض الأحيان .